

عدد خاص

حول إقرار مشروع قانون
الموازنة العامة للسنة
المالية 2010م
مع التعديلات والتوصيات

البرلمان



نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | عدد خاص : الثلاثاء 1 / 5 / 2010م - 19 محرم 1431هـ

المجلس التشريعي يقر مشروع قانون موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2010

العمل ضمن الموازنة الإغاثية وليس التنمية بسبب الحصار الخانق على القطاع، واستمرار الانقسام، ومحدودية الإيرادات بسبب سلب حكومة رام الله غير الشرعية لأموال المقاصة والمنح والإعانات العربية والدولية

انطلاقة جديدة وتبدل حقيقي تجاه تطوير البنية الإدارية والمالية في المؤسسات الرسمية



أقر المجلس التشريعي في جلسته الخاصة التي انعقدت بمدينة غزة ورام الله مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010 مع التعديلات الذي تقدمت به لجنة الموازنة والشؤون المالية، وذلك بأغلبية الأعضاء. وقد ارتكز مشروع قانون الموازنة على العمل ضمن الموازنة الإغاثية، وذلك بسبب الحصار الخانق على القطاع واستمرار حالة الانقسام ومحدودية الإيرادات بسبب سلب حكومة رام الله غير الشرعية لأموال المقاصة والمنح والإعانات، كما اهتمت بالمحافظة على المساعدات الاجتماعية في إطار الموازنة وعلى البرامج والمشاريع الممولة من الدول الشقيقة. وأوصى مشروع القانون بزيادة الإيرادات المحلية من خلال الالتزام بتطبيق قانون ضريبة الدخل والتشريعات الضريبية الأخرى، والاهتمام بالإدارات الإيرادية في بعض الوزارات، ودعا إلى إعادة النظر في سياسة التوظيف القائمة بهدف خفض فاتورة الرواتب والأجور، وركز على الاهتمام بالقطاع القضائي عبر الإسراع بتطبيق قانون السلطة القضائية، كما أوصى بإقرار مشروع قانون الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب لتتولى مهام لجنة "توثيق" مع تخصيص موازنة لها، والعمل على إنصاف المعلمين، والقيام بتخصيص موازنة مقدارها 30 مليون دولار لدعم القدس وصمود أبنائها.

التوصية بزيادة الإيرادات المحلية عبر تطبيق قانون ضريبة الدخل والتشريعات الضريبية الأخرى والاهتمام بالإدارات الإيرادية في بعض الوزارات

الاهتمام بالقطاع القضائي عبر الإسراع بتطبيق قانون السلطة القضائية، والعمل على تخصيص موازنة قدرها 30 مليون دولار لدعم القدس وصمود أبنائها

الدعوة لتعيين رئيس لهيئة سوق رأس المال، والعمل على دمج بعض الوزارات تحت مسمى وإطار وزاري واحد، والإسراع بتعيين رئيس ونائب رئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية



تقرير لجنة الموازن

حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة 2010

استناداً إلى أحكام المادة (3) من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم (7) لعام 1998 تتقدم لجنة الموازنة والشؤون المالية بتقريرها هذا إلى مجلسكم الموقر حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010 قبل انقضاء المدة القانونية.

وقد قامت اللجنة بعدة لقاءات مع معظم الوزارات لدراسة أبعاد المشروع المقدم من كافة الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، آخذة في الاعتبار أن الموازنة العامة هي في الأصل أداة تخطيط ورقابة تعكس الأرقام الواردة فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما تعكس السياسات المقررة والتي نالت الحكومة بموجبها الثقة من المجلس التشريعي كون الموازنة العامة هي الأداة المالية الأساسية وبرنامج عمل السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة مالية معينة.

وقد باشرت لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2010 بتاريخ 2009/11/30، وعقدت تسع عشرة جلسة بواقع أكثر من 80 ساعة من المداولات والمناقشات حضرها الوزراء المختصون والإداريون المعنيون في إدارات الدولة ومؤسساتها العامة.

إقرار قانون الموازنة يسهم في تذليل العقبات أمام مشروع الإصلاح المالي، ويساعد على وضع الاقتصاد الوطني في مساره السليم لخدمة الوطن والمواطن

أولاً : الإيرادات المحلية:

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية حتى تاريخ 30/09/2009 ما قيمته 42 مليون دولار. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات المحلية حتى نهاية العام 2009 ما قيمته 55.77 مليون دولار تقريباً. وبناء عليه فإن الإيرادات المحلية تمثل ما نسبته 18 % من إجمالي النفقات العامة للعام 2009. وهي نسبة متدنية جداً يرجع السبب فيها إلى:

- استيلاء حكومة رام الله غير الشرعية على إيرادات المقاصة.
- حالة الحصار الخانق على قطاع غزة والذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي.
- آثار الأزمة المالية العالمية على الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام.

والإيرادات المحلية تنقسم إلى:

1- الإيرادات الضريبية:

بلغت الإيرادات الضريبية للمحافظات الجنوبية حتى نهاية العام 2009 ما قيمته 20.60 مليون دولار أي بنسبة 37 % من إجمالي الإيرادات المحلية. وتشمل ضريبة الدخل بنسبة 30.10 % وضريبة القيمة المضافة بنسبة 17.40 % والجمارك والمكوس بنسبة 52.40 %.

2- الإيرادات غير الضريبية:

بلغت الإيرادات غير الضريبية للمحافظات الجنوبية حتى نهاية العام 2009 ما قيمته 35 مليون دولار أي بنسبة 63 % من إجمالي الإيرادات المحلية. ومن الملاحظ أن أهم الإيرادات غير الضريبية تركزت في رسوم المواصلات بنسبة 29 % ورسوم التامين الصحي بنسبة 19 % ورسوم صحية بنسبة 15 % وسلطة الأراضي بنسبة 13 %.

وبمقارنة الإيرادات المتوقعة في موازنة 2010 مع الفعلي في العام 2009 تبين لنا- وفقاً لإفادة وزارة المالية- أن البيئة السياسية والاقتصادية المتوقعة لعام 2010 لن تختلف عن العام 2009. وبالتالي فإن الإيرادات المتوقعة لعام 2010 هي نفس إيرادات العام 2009 تقريباً.

ثانياً : النفقات العامة:

قُدِّرَ إجمالي النفقات العامة في موازنة 2010 ما قيمته 540 مليون دولار شاملة الإحداثيات الوظيفية لعام 2010. بينما بلغ إجمالي النفقات العامة الفعلية لعام 2009 ما قيمته 322 مليون دولار. ما يعني أن هناك زيادة بنسبة 68 % بين موازنة 2010 وفعلي 2009. وهذا يرجع للأسباب التالية:

1- في بند النفقات التشغيلية لم يتم صرف إلا ما نسبته 59 % من إجمالي الأوامر المالية للعام 2009.

2- في بند النفقات الرأسمالية والتطويرية لم يتم إنفاق إلا ما قيمته 2 مليون دولار في العام 2009. والتي رصد لها مبلغ 77 مليون دولار في موازنة 2009. ومبلغ 127 مليون دولار في موازنة 2010.

ويعود السبب الرئيس في توقف الإنفاق على بند النفقات الرأسمالية والتطويرية إلى حالة الإغلاق والحصار الخانق الذي تحياه المحافظات الجنوبية. حيث تم ترحيل هذه المخصصات إلى العام المالي 2010 أملاً في حدوث انفراج ورفع حالة الحصار في العام المقبل.

وتتوزع النفقات العامة على البنود التالية:

1- الرواتب والأجور:

قُدِّرَت فاتورة الرواتب والأجور في موازنة 2010 بما قيمته 200 مليون دولار شاملة الإحداثيات الوظيفية لعام 2010. أي ما نسبته 37 % من إجمالي النفقات العامة. بينما ما تم إنفاقه فعلياً في عام 2009 على هذا البند ما قيمته 13 مليون دولار تقريباً. أي بنسبة 5 %، وهذا الاختلاف في النسب يعود إلى إتباع سياسة التقشف والمركزية في بعض عمليات الصرف من قبل وزارة المالية. حيث إنه لم يتم صرف إلا سبعة أوامر مالية من أصل إثنا عشر أمراً مالياً للسنة المالية 2009.

2- النفقات التشغيلية:

قُدِّرَت فاتورة النفقات التشغيلية في موازنة 2010 ما قيمته 59 مليون دولار أي بنسبة 11 % من إجمالي النفقات العامة. بينما ما تم إنفاقه فعلياً في عام 2009 على هذا البند ما قيمته 13 مليون دولار تقريباً. أي بنسبة 5 %، وهذا الاختلاف في النسب يعود إلى إتباع سياسة التقشف والمركزية في بعض عمليات الصرف من قبل وزارة المالية. حيث إنه لم يتم صرف إلا سبعة أوامر مالية من أصل إثنا عشر أمراً مالياً للسنة المالية 2009.

3- النفقات التحويلية:

قُدِّرَت فاتورة النفقات التحويلية في موازنة 2010 ما قيمته 151 مليون دولار. أي بنسبة 29 % من إجمالي النفقات العامة. بينما ما تم إنفاقه فعلياً في عام 2009 على هذا البند ما قيمته 126 مليون دولار تقريباً. أي بنسبة 40 % من إجمالي النفقات العامة. وهذا يشير إلى أننا نعيش موازنة إغاثية بما تحتوى هذه الكلمة من معنى. مما يدعو إلى وضع خطط تنموية اقتصادية تخفف من العبء الإغاثي على الحكومة.

والنفقات التحويلية تتمثل في البنود التالية:

• الضمان الاجتماعي بنسبة 12.50 % من إجمالي النفقات التحويلية. وهو عبارة عن مساهمة الحكومة في التامين والمعاشات بنسبة 12.50 % من راتب الموظف.

• الإعانات بنسبة 51.40 % من إجمالي النفقات التحويلية. وهي عبارة عن المساعدات والإعانات التي تقدمها وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل.



مالية 2010م مع التعديلات والتوصيات

دعوة الحكومة إلى تطوير

العملية التعليمية عبر

بناء 75 مدرسة وتأهيل

الكوادر التعليمية العاملة

وزيادة رواتب المعلمين

واستمعت اللجنة إلى شروحات وكيل وزارة المالية حول السياسة المالية والاقتصادية التي اعتمدها الحكومة في هذه الموازنة، والتي تركز على جملة من الإجراءات تهدف الحكومة من خلالها إلى تحقيق ما يلي:

- العمل ضمن الموازنة الإغاثية وليس التنموية، وذلك بسبب الحصار الخانق على قطاع غزة واستمرار حالة الانقسام السياسي ومحدودية الإيرادات بسبب سلب حكومة رام الله غير الشرعية لأموال المقاصة والهبات والمنح والإعانات المقدمة للشعب الفلسطيني.
- متابعة الجهد في تعزيز الإيرادات بالرغم من صعوبة القيام بذلك، وتوقع استمرار مستوى تحصيل وتحقيق الإيرادات كما كان عليه الحال في العام الماضي 2009م.
- المحافظة على المساعدات الاجتماعية في إطار الموازنة وعلى البرامج والمشاريع الممولة من الدول الشقيقة.
- تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العربي والعالمي.
- وفي ضوء ما تقدم فقد خلصت اللجنة إلى الملاحظات التالية:

الشرعية أموال هذا الصندوق علما بأن قضايا كثيرة مرفوعة في غزة ضد الصندوق وهي مجمدة في مقر الصندوق في غزة الذي لا يقوم بأي عمل في هذا الخصوص.

- غياب كامل لهيئة سوق رأس المال الفلسطيني في قطاع غزة مما أدى إلى ضعف الرقابة على شركات التأمين العاملة في قطاع غزة وقيام بعضها بأعمال التأمين خلافا لأحكام القانون بسبب هذا الغياب.

- غياب كامل لسلطة النقد الفلسطينية في قطاع غزة مما أدى إلى غياب الرقابة على المصارف وشركات الأموال وانعكس ذلك سلباً على الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.

- تؤكد اللجنة على ضرورة ممارسة رقابة فاعلة على كافة المنح والهبات العينية والنقدية المقدمة للحكومة الفلسطينية ووضع الضوابط بهذا الخصوص.

2- على مستوى التنمية الإدارية:

- تؤكد اللجنة على ضرورة الإسراع بإرسال المشاريع المتعلقة بإعادة النظر بأنظمة إدارات الدولة وتطويرها والتحديث المعلوماتي وضرورة استحداث وزارة متخصصة في التخطيط والتنمية الإدارية علي أن تقوم هذه الوزارة بمهام الوزارات والهيئات والدوائر التالية:

- وزارة التخطيط.
- ديوان الموظفين العام.
- دائرة المرتبات والأجور.

- تري اللجنة أهمية أن تكون الإدارة العامة للرواتب التابعة لوزارة المالية جزء من ديوان الموظفين نظراً لما للديوان من دراية كاملة بأحوال موظفي الدولة.

3- على مستوى قطاع العدالة:

تؤكد اللجنة أهمية النهوض بقطاع العدالة في فلسطين بعد أن تعرض إلى غياب واستنكاف معظم القضاة ووكلاء النيابة السابقين. حيث لاحظت اللجنة من خلال مناقشاتها مع المعنيين أن مباني المحاكم الموجودة حالياً لا تلبي ليعمل القضاء وغير مزودة بوسائل التقنية الحديثة. وهي لا تتسع للكلم الهائل من الشكاوى والدعاوى. كما لاحظت التباين بين رواتب القضاة في الأجهزة القضائية المختلفة. حيث تبين أن رواتب القضاة النظاميين تختلف عن رواتب القضاة الشرعيين ورواتب القضاة العسكريين. كما لاحظت أن سياسة الصرف المتبعة لرواتب القضاة لا تأخذ بأحكام القانون كما هو موضح في الجدول. وبعد النقاش مع وزارة العدل تبين لنا أن هناك إدارات ذات أهمية بمكان لم ترد في موازنة وزارة العدل ومنها اللجنة المركزية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين "توثيق". والمعهد العالي للقضاء الفلسطيني الذي أنشأ بموجب القانون

السبب الرئيس في إحداث فجوة بنسبة 68 % بين موازنة 2010 وفعلي 2009 كما أسلفنا آنفاً.

ومن الحدير بالذكر الإشارة إلى أن النفقات العامة في موازنة 2010

توزعت على ثمانية قطاعات، تركزت في ثلاث قطاعات وبنسبة 96.25

% وهي:

- قطاع الأمن والنظام العام بنسبة 32.83 %.

- قطاع الإدارة المالية بنسبة 32.01 %.

- قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 31.41 %.

في حين توزعت النسبة الباقية والبالغة 3.75 % من إجمالي الإنفاق العام على باقي القطاعات بما فيها قطاع التنمية الاقتصادية.

ثالثاً : العجز في الموازنة:

يلاحظ مما ورد في البنود أعلاه، وعند مقارنة الإيرادات بالنفقات أن قيمة العجز قبل التمويل في موازنة 2010 بلغت 483.73 مليون دولار. ستغطي بالكامل من خلال المنح والمساعدات لدعم الموازنة.

كما قِيمَت لجنة الموازنة والشؤون المالية أداء الإدارات والمؤسسات

العامة والخطط المرسومة لها، وقد نتج عن ذلك العديد من التساؤلات

والاستفسارات التي لم تتلقى اللجنة أجوبة صريحة عنها. ومن أهم

هذه التساؤلات:

1- على المستوي المالي:

- التساؤل هنا كيف يمكن تطوير إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في ضوء استمرار الحصار وحالة الانقسام السياسي؟ وما هي رؤية وزارة المالية بشأن تخفيض قيمة فاتورة الرواتب أو الحد من زيادتها مستقبلاً؟ وتري اللجنة إعادة النظر في موضوع الشواغر للسنوات السابقة والسياسة التوظيفية الجديدة. لضمان تخفيض فاتورة الرواتب.

- ليس لدى وزارة المالية أية أجوبة حول مستقبل مستحقات العاملين عن السنوات السابقة وهل هناك رؤية لكيفية تسديد هذه المستحقات لمستحقيها.

- كذلك الأمر بخصوص أموال التأمين والمعاشات التي تقتطعها الدولة من الموظف ومساهمة الحكومة أيضاً. حيث أفادتنا وزارة المالية أن هذه الأموال موضوعة في حساب خاص على صورة شيكات وليس نقداً.

- لا يوجد لدى وزارة المالية أية رؤية بشأن إعادة تفعيل الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق بعد أن سلبت الحكومة غير



والمادة (1/74) التي تقابلها في النظام الداخلي للمجلس التشريعي. إلا أن الحكومة قد خالفت نص المادة. وتم تقديم مشروع الموازنة العامة متأخراً عن الموعد القانوني بثلاثة وعشرون يوماً. حيث تم إحالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م للمجلس التشريعي بتاريخ 2009/11/23م.

2. لم تلتزم وزارة المالية بإعداد نظام جدول تشكيلات الوظائف وفقاً للهيكل التنظيمي ومسميات الوظائف للوزارات والمؤسسات العامة وفقاً للمادة (20) فقرة "ب" من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.

3. لم يتضمن مشروع قانون الموازنة العامة بعض الجداول المنصوص عليها في المادة (21) من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية مثل: أ- جداول توضح بإيجاز إعادة تقدير الإيرادات لآخر سنتين تسبق سنة الموازنة حسب الأبواب والفصول وفق التبويب المعتمد. ب- جدولاً يوضح مساهمات السلطة الوطنية واستثمارات الهيئات والشركات المحلية وغير المحلية.

ج- جدول يوضح بإيجاز الوضع المالي والنقدي لحساب الخزينة العام. لما لهذه الجداول من أهمية في معرفة المركز المالي للسلطة الوطنية ومعرفة مدى نجاحها في استثماراتها ومدى العائد المتحقق منها كذلك تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مشروع الموازنة. لذلك يجب على الحكومة أن تقدم هذه الجداول وتفصيلاتها للمجلس التشريعي.

4. لم تقدم وزارة المالية كشفاً كاملاً يجمع الصناديق المالية الخاصة التي تشرف عليها السلطة الوطنية خلافاً لما ورد في المادة (27) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية والتي تنص على أنه "تقوم دائرة الموازنة بوضع وتصنيف وتبويب وتوصيف هيكل الموازنة والحسابات الخاصة به من أجل وضع أساس سليم للإدارة المالية ولنظام المعلومات الخاص بالعمليات المالية، ويجب أن تصنف حسابات الصندوق الموحد والصناديق الخاصة للسلطة الوطنية بما يتفق مع هيكل تصنيف الموازنة والحسابات.

5. لم يتضمن مشروع الموازنة العامة النماذج والمعلومات التي تناولتها المادة (28/و) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية وهي على النحو الآتي:

كشف يوضح تقديرات الإيرادات لكل بند رئيسي من هيكل الموازنة كما يلي:

- الإيرادات الفعلية للسنة أشهر الأولى وتوقعات الإيرادات للسنة أشهر المتبقية من السنة المالية الجارية.
- تقديرات الإيرادات للسنة المالية القادمة على أساس التعرف والمعايير المطبقة حالياً.
- إيرادات لمقترحات جديدة ولتعديل التعرف وتقديرات الإيرادات الناتجة عن هذه المقترحات ويتم مقارنة الإيرادات الفعلية بالتقديرات المقابلة لها في كل حالة.
- لم يتضمن مشروع قانون الموازنة العامة آلية تحديد واختيار المشاريع التطويرية. كما لم يتضمن الأسس والمعايير التي تم الاعتماد عليها في تحديد أولويات المشاريع وفقاً لأحكام المادة (28/هـ) من قانون رقم (1998/7م) بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.
- لم يتضمن مشروع قانون الموازنة العامة كشفاً مصنفاً للإيرادات التقديرية لكل وزارة أو مؤسسة عامة وفقاً لأحكام المادة (32) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية والتي تنص على أنه "يتضمن مشروع قانون الموازنة كشفاً مصنفاً للإيرادات التقديرية والنفقات المقترحة لكل وزارة أو مؤسسة عامة. ويحدد الكشف الإيرادات والنفقات الفعلية للسنة المالية السابقة والتقديرات المعدلة للسنة



رقم (2) لسنة 2009م.

4- على مستوى محاربة الفقر:

لاحظت اللجنة من خلال مناقشاتها وملاحظاتنا أن ظاهرة الفقر أصبحت مستشرية في قطاع غزة نتيجة للحصار الطالم. حيث أشارت البيانات الإحصائية إلى أن معدل الفقر وصل إلى 80% من السكان. كما انخفضت نسبة الإنفاق على استهلاك الغذاء. وينسحب الأمر على نسبة البطالة في قطاع غزة التي تصل إلى 44% من إجمالي القوة العاملة. علماً بأن مؤشر البطالة يعتمد المنهجية المعيارية لمنظمة العمل الدولية.

5- على المستوى الزراعي:

والتساؤل هنا ما هي سياسة الحكومة العامة في القطاع الزراعي؟ وكيف يتم التخطيط لإنقاذ هذا القطاع الذي يشكل الركيزة الأساسية لاقتصاد قطاع غزة؟ وفي هذا الإطار استعرض الوزير المشاريع التطويرية التي ستقوم بها وزارته والتي ستساهم بشكل كبير في حل مشكلة البطالة وزيادة الإيرادات خلال الأعوام القريبة القادمة. وطلب بتخصيص موازنة بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي وذلك للبدء في تنفيذ هذه المشاريع وسوف يتم زيادة مخصصات القطاع الزراعي في موازنة هذا العام. وذلك لمساعدة الوزارة في زيادة إنتاجها والاستغناء عن الفواكه المستوردة من الكيان الصهيوني بشكل شبه كامل. وذلك بعد أن لاحظت اللجنة أن ما تم تخصيصه لوزارة الزراعة غير كاف للقيام بتنفيذ خططها التطويرية.

6- على المستوى الصحي:

أثار الوزير الصعوبات التي تواجه الوزارة. وطالب اللجنة بالسماح لوزارة الصحة بشراء خدمات طبية من القطاع الخاص بعد أن بين أن تكلفة هذه الخدمات إذا ما قامت به الوزارة أكثر من سعر شرائها من القطاع الخاص. على أن تتم هذه الخدمة تحت إشراف وزارة الصحة بشكل كامل. وأكد الوزير أن الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين

7- على مستوى التعليم والتعليم العالي:

بعد اجتماع اللجنة مع وزارة التربية والتعليم العالي. لاحظت من خلال النقاشات أن هناك تدهوراً واضحاً في العملية التربوية لأكثر من سبب. وعليه يجب أن تتفعل السياسة التربوية سواء على صعيد الجامعات الحكومية أو الخاصة أو المدارس الرسمية أو على صعيد توحيد البرامج التربوية. وأين أصبحت عملية تنفيذ القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي والمتعلقة بآليات التعيين في وزارة التربية والتعليم. وفي هذا الاتجاه تؤكد اللجنة على ضرورة الاهتمام والتوجيه باتجاه التعليم التقني. والاهتمام ببناء مدارس لسد الاحتياجات الناتجة عن النمو الطبيعي للسكان. والعمل الجاد على الارتقاء بمستوى المدرسين وإنصافهم من خلال إجراء التعديلات اللازمة على التشريعات المالية الخاصة بهم. وإعادة النظر في المناهج الدراسية.

8- على مستوى أملاك الدولة والمحركات:

وهنا نذكر بلزوم إيلاء موضوع أملاك الدولة أهمية خاصة. بحيث يجري العمل على تحسين إدارة هذه الأملاك خاصة بالنسبة للأراضي الحكومية وأراضي المحركات. أو المباني المستأجرة على أن تستغني الدولة شيئاً فشيئاً عن تكاليف الاستئجار.

9- على المستوى البيئي:

بالنسبة لموضوع محطات الصرف الصحي الواقعة على شاطئ بحر غزة والتي أصبحت أكبر عامل تلوث للبحر الجوفي المائي في قطاع غزة أكدت اللجنة على ضرورة تنظيم عمل هذا القطاع بما يحقق حماية سليمة للبيئة ويحافظ على نظافة ونقاء المياه الجوفية من التلوث والمحافظة على صحة المواطن وتقليل المخاطر الناجمة عن تلوث البيئة والمياه الصالحة للشرب.

10- على المستوى الثقافي:

لقد لفت نظر أعضاء اللجنة أن استمرار سياسة الحصار انعكس بشكل كبير على السياحة والمؤسسات الثقافية التي كادت تختفي بسبب حالة الحصار. لذلك ترى اللجنة ترشيد النفقات في هذا الإطار من خلال دمج الوزارات والهيئات والإدارات.

رابعا: الإشكاليات القانونية :

بعد أن تدارست اللجنة الأبعاد القانونية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010 خلصت إلى الملاحظات التالية:

1. لم يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م في الموعد المحدد قانوناً. وذلك خلافاً لأحكام المادة (3) من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم 7 لسنة 1998م. والتي تنص على أنه "يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة إلى المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية".



«
الدعوة للإسراع في
تطبيق قانون الزكاة
للحد من نسبة
الفقر المستشرية في
المجتمع الفلسطيني
»

مطالبة الحكومة بترشيد استهلاك الطاقة والمياه والمحروقات والاهتمام بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي لمنع تلوث مياه الشرب والري

المالية الجارية كما يحتوي القانون أيضاً على المقترحات المتعلقة بجمع إيرادات إضافية من خلال الإجراءات الضريبية وغير الضريبية الجديدة والاقتراض الجديد لمواجهة أي عجز بالموازنة. ويجب أن ينظر إلى مستوى العجز المتوقع كحد أعلى".

8. لم يتضمن مشروع قانون الموازنة العامة تقييماً علمياً للمشاريع الرأسمالية تحت التنفيذ واحتياجاتها المالية للسنوات المالية القادمة. كذلك لم تتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة مبررات وتفاصيل وآليات تنفيذها خلافاً لأحكام المادة (33) من قانون تنظيم الموازنة العامة الشؤون المالية رقم(1998/7م).

الخلاصة:

لا بد أن نشير إلى أن مجمل المناقشات والمداولات سادها جوٌّ من التعاون والتعاضد من أجل إبقاء أرقام الموازنة الإجمالية في حدود الأهداف المرسومة لها. ودون أن يرتب ذلك أية أعباء إضافية على الشرائح الاجتماعية المحرومة.

كما تؤكد لجنة الموازنة والشؤون المالية بأن الدافع الحقيقي وراء إلغاء أو تعديل أو إضافة بعض المواد أو الموارد المالية كان ولم يزل يهدف إلى إنجاح برنامج الحكومة للتصحيح المالي وتحسين انطلاقتها. لأن التصحيح يبقى عملية نظرية، إذا لم يقترن بالتوافق السياسي والاجتماعي الوطني.

كما تؤكد لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية أن العبرة ليست في طلب المبالغ الكبيرة، وإنما في القدرة على تنفيذ ما تم التخطيط له في المدة المحددة. ونتائج التنفيذ من حيث جودة الخدمة المقدمة للمواطنين والوظيفة الاجتماعية المؤداة، مبنياً أهمية دور الحكومة. وتدخلها في تنظيم الاقتصاد والنظامين المالي والمصرفي.

التوصيات:

وانطلاقاً من ذلك فإننا نوصي مجلسكم الموقر بإقرار توصيات اللجنة وهي كما يلي:

أولاً: على الصعيد المالي والإغاثي:

- 1- العمل على زيادة الإيرادات المحلية من خلال:
 - أ- الالتزام بتطبيق قانون ضريبة الدخل والتشريعات الضريبية الأخرى.
 - ب- الاهتمام بالإيرادات في وزارتي الصحة والنقل والمواصلات.
- 2- تلتزم الحكومة بتأمين مستحقات الموظفين ووضع خطة للبدء بصرفها خلال عام 2010م، وتوفير الضمانات الكافية بخصوص أموال التأمين والمعاشات لضمان صرفها في موعدها.
- 3- تفعيل الصندوق الفلسطيني لتعويضات مصابي حوادث الطرق وإجبار شركات التأمين العاملة على دفع مساهماتها المحددة قانوناً. على أن يتم البدء بالصرف للمتضررين من حوادث الطرق خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ البدء بتحصيل مساهمة شركات التأمين.
- 4- ضرورة ربط منح تراخيص المركبات بتقديم وثيقة تأمين سارية المفعول على أن تتساوى مدة التأمين ومدة الترخيص. وفقاً لأحكام قانون التأمين وقانون المرور.
- 5- الإسراع في تطبيق قانون تنظيم الزكاة الذي أقره مجلسكم الموقر في العام 2008م.
- 6- إجراء مقاصة بين الحكومة وشركة كهرباء غزة بما يكفل تسديد فاتورة مستحقات الكهرباء للعائلات معدومة الدخل والأكثر فقراً.
- 7- تشكيل لجنة وزارية لوضع رؤية وآلية واضحة لضبط كافة المساعدات والهبات والمنح العينية. وأن تتولى وزارة المالية ذلك.
- 8- ضرورة التزام الحكومة بعدم صرف أي نفقة إضافية لم يرصد لها مخصصات في قانون الموازنة الأصلي إلا بعد موافقة المجلس التشريعي



من خلال ملحق الموازنة تعزيزاً لمبدأ الشفافية وتحسين آلية الرقابة على المال العام.

ثانياً: على صعيد الإدارة العامة والتنمية:

- 1- إعادة النظر في سياسة التوظيف القائمة وذلك بهدف تخفيض فاتورة الرواتب والأجور من خلال الخطوات التالية:
 - أ- تجميد شواغر عامي 2008، 2009.
 - ب- أن تكون التعيينات في الوظائف الخدمية. من خلال نظام العقود ولمدة لا تزيد عن أحد عشر شهراً.
 - ج- تجميد إحداثات عام 2010 إلى حين رسم سياسة توظيف واضحة.
 - د- تشكيل لجنة خاصة تضم في عضويتها ممثلاً عن لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي وممثلاً عن وزارة المالية وممثلاً عن ديوان الموظفين العام، وتقوم هذه اللجنة على ضبط كافة التعيينات والترقيات.
 - هـ- ضرورة إعداد نظام جدول تشكيلات الوظائف وفقاً للهيكل التنظيمية ومسميات الوظائف للوزارات والمؤسسات العامة وان يتم تحديد الشواغر الوظيفية في الموازنة على أساسها والالتزام في التوظيف بما يقر في الموازنة.
 - 2- إعادة النظر في قانوني الخدمة المدنية والخدمة العسكرية على أن تتم المساواة بين الموظفين المدنيين والعسكريين.
 - 3- تؤكد على الاهتمام بالجانب التنموي الاقتصادي، وعدم الاكتفاء بالاهتمام بالجانب الإغاثي.
 - 4- تعيين رئيس لهيئة سوق رأس المال. وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية 2010م، وتفعيل الهيئة وفقاً للقانون.
 - 5- تعيين نائب محافظ لسلطة النقد الفلسطينية في قطاع غزة، لضمان رقابة فاعلة على المصارف وشركات الأموال العاملة في فلسطين.
 - 6- مطالبة الحكومة بترشيد استهلاك الطاقة والمياه والمحروقات والاهتمام بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي لمنع تلوث مياه الشرب والري.
 - 7- تعيين رئيس ونائب رئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية على أن يراعى في المرشحين شروط الاختصاص والكفاءة فيما يتعلق بالأمور المالية والإدارية وفقاً لأحكام القانون.
 - 8- ضرورة تعميم تطبيق مبدأ أتمتة جميع الأعمال في جميع الجهات العامة وربطها بشبكة حاسوب مركزية بهدف الوصول إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.
 - 9- القيام بالخطوات التالية من أجل التطوير الإداري:

- أ- دمج كل من ديوان الموظفين ووزارة التخطيط والإدارة العامة للرواتب في وزارة واحدة تحت مسمى "وزارة التخطيط والتنمية البشرية والإدارية".
- ب- دمج كل من المكتب الإعلامي الحكومي ووزارة الثقافة ووزارة السياحة والآثار في إطار واحد تحت مسمى "المكتب الحكومي للإعلام والثقافة و السياحة".
- ج- دمج كل من وزارة شئون المرأة ووزارة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية في وزارة واحدة تحت مسمى "وزارة المرأة والعمل والشئون الاجتماعية". على أن تتحول الوزارات الثلاثة إلى إدارات ضمن إطار الوزارة الجديدة.
- د- دمج دائرة تسجيل الأراضي "الطابو" الموجودة في سلطة الأراضي ودائرة مسجل الشركات الموجودة في وزارة الاقتصاد إلى وزارة العدل، على أن يتم دمج باقي إدارات سلطة الأراضي إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- 10- تعديل مسمى "وزارة الأوقاف والشؤون الدينية" إلى "وزارة القدس والأوقاف والشؤون الدينية" وذلك لأن القدس قضية مركزية في الصراع. وهذا يتطلب تخصيص موازنة مقدارها 30 مليون دولار لدعم القدس وصمود أبنائها.
- 11- زيادة مخصصات وزارة الزراعة بقيمة مليون دولار عما هو مخصص لها في المشروع المقدم.
- 12- تحسين الخدمة الصحية وذلك بتخصيص مبلغ 2 مليون دولار من موازنة وزارة الصحة، من أجل شراء خدمات طبية من القطاع الطبي الخاص.
- 13- إصدار نظام خاص من قبل الحكومة بتنظيم عمل الأطباء العاملين لدى وزارة الصحة. بحيث يسمح لهم العمل في عيادات خاصة ضمن المجمعات الطبية الحكومية. وتحت إشراف وزارة الصحة. وتقاسم

الدخل بين الاختصاصي ووزارة الصحة. والتأكيد على إغلاق عياداتهم الخاصة.

- 14- إقرار مشروع قانون المسؤولية الطبية بأقصى سرعة ممكنة وإلزام كافة الأطباء بالتأمين لدى شركات التأمين. وربط الحصول على ترخيص مزاوله المهنة بتقديم وثيقة تأمين ضد أخطاء المهنة.
- 15- التزام الحكومة بتطوير العملية التعليمية عبر القيام بما يلي:
 - أ- تخصيص مبلغ لبناء 75 مدرسة.
 - ب- تخصيص مبلغ لتدريب الكادر البشري العامل في وزارة التربية والتعليم.
 - ج- تخصيص مبلغ للجان مختصة لإعادة النظر بالمنهاج الفلسطيني وإصلاحه وفقاً للمصلحة الفلسطينية.
 - د- تشكيل لجنة وزارية لإعداد خطة تطويرية بشأن البرامج المطبقة في الجامعات الفلسطينية لضمان موائمة هذه البرامج واحتياجات سوق العمل الفلسطينية. حتى لا نكون أمام طابور من الخريجين العاطلين عن العمل بسبب غياب الرؤيا التطويرية في مجال التعليم العالي. على أن تقدم هذه اللجنة خطتها خلال ثلاثة أشهر.
 - هـ- إنصاف المعلمين وذلك بزيادة رواتبهم.
- 16- الإسراع في إقرار مشروع قانون الأراضي وقانون تنظيم استغلال الأراضي الحكومية.
- 17- ضرورة قيام الحكومة بتقديم تقرير مفصل حول نشاطات لجنة إعمار قطاع غزة المشكلة من قبلها. ونؤكد على ما جاء في المادة (4) من قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسنة المالية 2009 والذي نص على ("دون المساس بالحقوق وبعد إقرار المجلس التشريعي لخطة التعويض وإعادة إعمار قطاع غزة المقدمة من مجلس الوزراء يتم ما يلي:

- أ- تخصيص مبلغ (1.7 مليار دولار) لتعويض متضرري حرب الفرقان على قطاع غزة.
- ب- تخصيص (مليار دولار) لإعادة الإعمار لما تم من أضرار خلال حرب الفرقان على غزة.
- ج- يكون صرف المبالغ المذكورة في الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة وفقاً للإمكانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية".

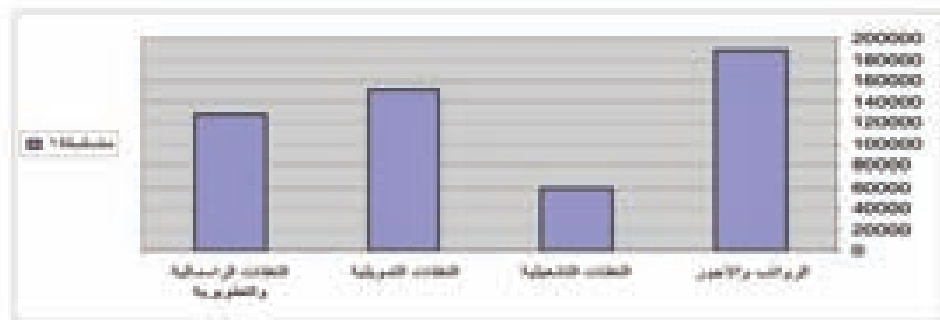
ثالثاً: على صعيد العدالة والقضاء :

- 1- تؤكد اللجنة على ما جاء في المادة (6) في قانون الموازنة العامة الاستثنائية للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 2009م بشأن الجهات والمؤسسات (حكومة رام الله غير الشرعية) التي تسطو على أموال المانحين وأموال المقاصة والقروض. كما تطالب الحكومة بسرعة الملاحقة القضائية لتلك الجهات والمؤسسات.
- 2- العمل على تجهيز المحاكم وتزويدها بأحدث التقنيات وتوفير مبان مناسبة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.
- 3- الالتزام بتطبيق قانون السلطة القضائية خاصة فيما يتعلق بتطبيق سلم الرواتب المرفق بالقانون.
- 4- إقرار مشروع قانون الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب. لتتولى المهام التي تقوم بها لجنة "توثيق". وإقرار 15 إحداية بشكل مبدئي ضمن موازنة 2010. وإقرار الموازنة المقدمة من وزارة العدل لهذه الهيئة.
- 5- إقرار الموازنة المقدمة من وزارة العدل والخاصة بالمعهد العالي للتدريب القضائي واعتماد 10 إحداثات جديدة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2010م.
- 6- معاملة القضاة العسكريين والشرعيين مالياً أسوأً بنظرائهم في القضاء النظامي إلى أن يتم تعديل سلم الرواتب وفقاً للسياسة المالية للدولة.

وبالتالي فإن لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية تتمنى أن تؤدي هذه الانطلاقة الجديدة إلى تبدل حقيقي في معالجة الملفات الشائكة خاصة بالنسبة لإصلاح البنية الإدارية والمالية في الدولة من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنمائية في جميع أرجاء الوطن. مؤكداً أن المستقبل يتطلب منا الكثير من العمل والجهد. وإذ نتقدم منكم بهذه الملاحظات فإننا نأمل أن تساهم في تذليل العقبات أمام مشروع الإصلاح المالي. وتساعد على وضع الاقتصاد الوطني في مساره السليم لخدمة الوطن والمواطن .

تحليل ومقارنة بنود إجمالي النفقات بموجب كشف أبعاد مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2010 للمحافظات الجنوبية

الرواتب والأجور	المعقدات التشغيلية	المعقدات التموينية	المعقدات الرأسمالية والتطويرية
188935	58979	151471	127137



جدا لكنه يعزى إلى أن النفقات التحويلية لا تقتصر على النفقات التحويلية الخاصة بالرواتب ولكنها تتضمن بند الاحتياطات المالية والبالغ 50 مليون دولار في قطاع الإدارة المالية. ويتضمن أيضا كافة النفقات التي تقوم الحكومة بتحويلها لجهات أخرى من أجل صرفها مثل حوالات مساعدات العمال ... إلخ.

4- إن بند النفقات الرأسمالية
والتطويرية يمثل ما نسبته 24.15%
من إجمالي النفقات العامة.
الرسم البياني التوضيحي:

الجارية مع الإحداثيات ، وهي النسبة التي تتصدر بنود الإنفاق ، وهذا يعني أن نصف موازنة السلطة تقريرا تذهب للرواتب والأجور .

2- إن بند النفقات التشغيلية يمثل ما نسبته 11.20 % من إجمالي النفقات العامة. و ما نسبته 14.77 % من إجمالي النفقات الجارية. وهي نسبة معقولة إلى حد ما.

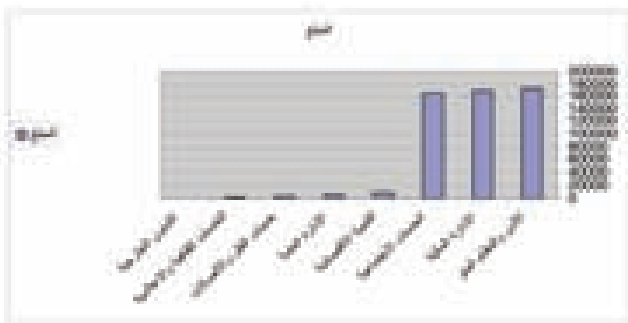
3- إن بند النفقات التحويلية يمثل ما نسبته 28.77% من إجمالي النفقات العامة. ويمثل ما نسبته 37.93 % من إجمالي النفقات الجارية. وهذا معدل كبير

عند تحليل كشف إجمالي النفقات العامة للمحافظات الجنوبية، وقبل الخوض في تبين الإيضاحات التفصيلية لا بد من تبين الملاحظات الاحتمالية التالية:

أولاً: ملاحظات على بنود الإنفاق:

أ. إن بند الرواتب والأجور يمثل ما نسبته 35.88 % من إجمالي النفقات العامة قبل الإحداثيات وما نسبته 37.21 % من إجمالي النفقات العامة مع الإحداثيات. ويمثل ما نسبته 47.31 % من إجمالي النفقات التجارية قبل الإحداثيات وما نسبته 48.68 % من إجمالي النفقات

ثانيا : ملاحظات قطاعات الإنفاق:



قطاعات المتبقية، وهذا يعطي انطباعاً بأن الحكومة تركز اهتمامها في الحوائث التالية:

- 1- الجانب الأمني.
 - 2- الجانب الصحي.
 - 3- الجانب التعليمي.
 - 4- جانب المساعدات الاجتماعية.
- الرسم البياني التوضيحي:

من خلال المقارنة لإجمالي النفقات الموزعة على القطاعات الثمانية المختلفة يتبين لنا أن قطاع الأمن والنظام العام وقطاع الإدارة المالية وقطاع الخدمات الاجتماعية قد احتلت ما نسبته 96.25 % من مجموع الموازنة بينما توزعت النسبة الباقية والمقدرة بـ 3.75 % على الخمسة

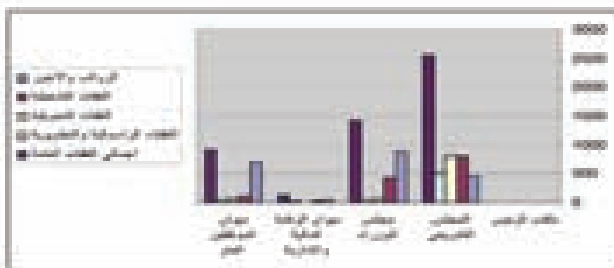
القطاع	العدد
البن والتخطيط العام	172045
الإدارة المحلية	168519
الخدمات الاجتماعية	165383
التربية الاجتماعية	8385
الإدارة العامة	5031
خدمات النقل والاتصالات	3436
الخدمات الثقافية والإعلامية	2516
الشؤون الخارجية	407

الإيضاحات التفصيلية - إيضاح رقم 1 "الإدارة العامة" - تفاصيل وزارات ومؤسسات قطاع الإدارة العامة:

ومن خلال التفاصيل أعلاه فإنه يجب الاستفسار عن:

- 1- هل هناك موظفين محسوبين على مكتب الرئيس في المحافظات الجنوبية؟
- 2- ما سبب ارتفاع النفقات التحويلية في المجلس التشريعي حيث أنها ضعف الرواتب والأجور تقريبا؟

ومن خلال ما ورد يتضح أن المجلس التشريعي الفلسطيني يستحوذ على نصف موازنة قطاع الإدارة العامة. وهذا ما يعكس العمل الدؤوب والنشاط والحيوية التي يتمتع بها المجلس من خلال استقبال الوفود والجولات البرلمانية و انعقاد جلسات المجلس وغيره من النشاطات العامة.

[illegible]

إيضاح رقم 2 "الأمن والنظام العام" - تفاصيل وزارات ومؤسسات قطاع الأمن والنظام العام:

ومن خلال التفاصيل أعلاه يتبين أن وزارة الداخلية تستحوذ على نسبة 96 % من موازنة قطاع الأمن والنظام العام، وأن بند الرواتب والأجور يمثل ما نسبته 71% من إجمالي النفقات العامة. وما نسبته 81 % من إجمالي النفقات الجارية. وهذه نسبة مرتفعة جدا وتعطي مؤشرا خطيرا يشير إلى وجود عدد هائل في موظفي وزارة الداخلية، ولا بد من معالجة هذا الأمر وذلك من خلال تقليص التعيينات أو فتح باب التقاعد المبكر.

[illegible]

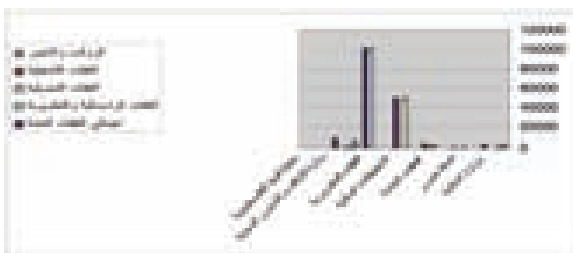
إيضاح رقم 3 "الإدارة المالية" - تفاصيل وزارات ومؤسسات قطاع الإدارة المالية:

من خلال التوضيح أعلاه نلخص إلى التالي:

١. تمثل نسبة وزارة المالية في هذا القطاع 2,25 % ولكن من الملاحظ أن نسبة الرواتب والأجور فيها 75 % من إجمالي النفقات العامة. ونسبة 77 % من إجمالي النفقات الحارية .

2- أن النفقات التمويلية في بند الاحتياجات المالية والبالغ قيمتها 50 مليون دولار وتمثل نسبته 30 % من هذا القطاع هي السبب في زيادة نسبة النفقات التمويلية في الموازنة ككل حيث بلغت نسبتها 29 %.

3- أن النفقات التطويرية (خطة التنمية) و البالغ قيمتها 100527 ألف دولار هي قيمة خطة التنمية التي رصدت في مشروع موازنة 2010 للمحافظات الجنوبية أي بنسبة 20 % من الموازنة السياسية لهذا البند.



الوزارة أو المؤسسة	الوكلاء والأمناء	المستشار التقني	المستشار الأكاديمي	المستشار الأساسي والتعليمية	إجمالي المستشارين التقنيين	النسبة المئوية
وزارة التعليم	2000	207	00	2196	2.07%	2.07%
مستشارين		1000			1.00%	0.10%
مستشارين		2000	107%		2.07%	2.07%
المستشارين		00000			0.0000%	0.0000%
مستشارين			1000007		1.000007%	0.000007%
وزارة التعليم والتربية	0000	1000	000		0.00%	0.00%
مستشارين	100	70	10	0	1.00%	0.10%
مستشارين	0000	00007	00710		0.000007%	0.000007%

الوزارة أو المؤسسة	الرواتب والأجور	الصفقات التشغيلية	الصفقات التموينية	الصفقات الرأسمالية والتطويرية	إجمالي الصفقات العامة	النسبة المئوية
وزارة الخارجية	263	92	26	26	407	100.00%
المجموع	263	92	26	26	407	100.00%

الوزارة أو المؤسسة	الوزراء والأمن	المجلس التشريعي	المجلس التشريعي والإداري	المجلس التشريعي والإداري	المجلس التشريعي والإداري	الوزارة أو المؤسسة
وزارة الاقتصاد الوطني	1000	547	144	20	21.00%	
الهيئة العامة للغذاء والدواء	0	0	1	0	0.00%	
مؤسسة التمويل الدولية		20			0.00%	
الهيئة العامة للغذاء والدواء		0			0.00%	
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	207		20		0.70%	
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	275	22	20	0	0.64%	
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270	270	100	100	10.00%	
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2000	1000	0	0	0.00%	
مجلس إدارة البنك	204	70	20	20	0.07%	
مجلس إدارة البنك	2000	2000	200	200	0.00%	

الوزارة أو المؤسسة	البرلمان 2019	المجلس التشريعي 2019	المجلس التشريعي 2020	البرلمان 2020	المجلس التشريعي 2020	المجلس التشريعي 2021
وزارة الصحة والتعليم العالي	100%	100%	100%	100%	100%	100%
وزارة العدل	100%	100%	100%	100%	100%	100%
وزارة الشؤون البرلمانية	100%	100%	100%	100%	100%	100%
وزارة الشؤون القانونية والقانون	100%	100%	100%	100%	100%	100%
وزارة الشؤون الاقتصادية	100%	100%	100%	100%	100%	100%
وزارة العمل	100%	100%	100%	100%	100%	100%

القيمة المضافة أو المبيعات	القيمة المضافة والخدمات	القيمة المضافة والخدمات	القيمة المضافة والخدمات	القيمة المضافة والخدمات	القيمة المضافة والخدمات
14.20%	271	20	24	120	190
1.47%	37	0	4	0	33
4.97%	100	0	0	0	0
84.32%	1662	24	120	410	1662
14.24%	280	0	24	70	227
100.00%	2810	24	124	520	1982

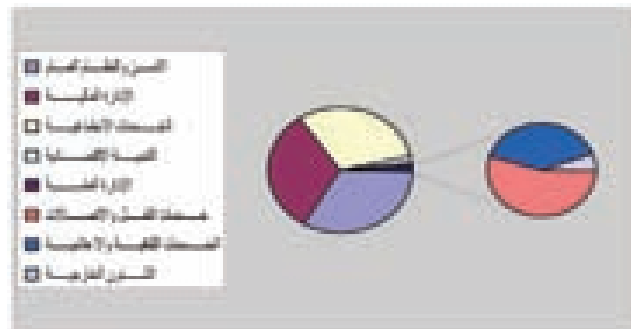
Conflict Resolution Strategy	Individuals with low self-esteem	Individuals with high self-esteem
1. I will avoid the conflict	~1800	~1200
2. I will confront the conflict	~200	~100
3. I will negotiate the conflict	~100	~100
4. I will compromise the conflict	~100	~300
5. I will withdraw from the conflict	~1500	~1000

القيمة المضافة أو الموزونة	القيمة المضافة أو الموزونة	القيمة المضافة أو الموزونة	القيمة المضافة أو الموزونة	القيمة المضافة أو الموزونة	القيمة المضافة أو الموزونة
11.77%	11.77%	11.77%	11.77%	11.77%	11.77%
11.77%	11.77%	11.77%	11.77%	11.77%	11.77%
11.77%	11.77%	11.77%	11.77%	11.77%	11.77%

المبلغ بالآلاف دولار

الامارات	رقم الإصاح	فرواقب والايجور			النفقات التشغيلية			النفقات التعريفية			النفقات تراسمية وتطويرية			النفقات العامة	النسبة
		النسبة	النسبة	المبلغ	النسبة	النسبة	المبلغ	النسبة	النسبة	المبلغ	النسبة	النسبة	المبلغ		
الإدارة العامة	1	1.11%	41.56%	2091	2.33%	27.33%	1375	0.63%	18.62%	947	0.49%	12.28%	618	5031	0.96%
الأمن والنظام العام	2	64.85%	70.88%	122517	27.96%	9.54%	16488	8.16%	7.15%	12365	16.89%	12.42%	21475	172845	32.83%
الإدارة المالية	3	5.01%	5.61%	9460	3.15%	1.10%	1856	32.47%		54716	60.61%	60.82%	102487	168519	32.01%
الشؤون الخارجية	4	0.13%	64.62%	263	0.16%	22.60%	92	0.02%	6.39%	26	0.02%	6.39%	26	407	0.08%
التنمية الاقتصادية	5	2.81%	63.33%	5310	3.65%	25.69%	2154	0.41%	7.43%	623	0.23%	3.55%	298	8385	1.59%
الخدمات الاجتماعية	6	23.94%	27.35%	45229	61.00%	21.75%	35975	53.92%	49.77%	82304	1.47%	1.13%	1875	165383	31.41%
الخدمات الثقافية والإعلامية	7	0.80%	63.71%	1603	1.10%	25.76%	648	0.13%	7.75%	195	0.06%	2.76%	70	2516	0.48%
خدمات النقل والاتصالات	8	1.30%	71.65%	2462	0.66%	11.38%	391	0.19%	8.59%	295	0.23%	8.38%	268	3436	0.65%
مجموع الامارات	9	100%	35.68%	188935	100%	11.20%	58979	100%	28.77%	151471	100%	24.16%	127137	526522	100.00%
تكلفة الإحداثيات	10			11814						1182				12996	
الاجمالي	11		37.21%	200749					28.29%	152653				539518	
نسبة الإحداثيات	12			6.25%					0.78%						

نسب قطاعات الإنفاق:



الرسم البياني التوضيحي لنسب قطاعات الإنفاق:

النسبة	المبلغ	القطاعات المدرجة ضمن هذا القطاع	القطاع
32.83%	172845	وزارة الداخلية والأمن الوطني - سلطة المرافق - وزارة التعليم العالي - وزارة الثقافة - وزارة دار الشؤون والمعلومات والإحصاءية	الأمن والنظام العام
32.01%	168519	وزارة المالية - وزارة المرافق - سلطة المياه - المناطق - العلاقات العامة - العلاقات الخارجية - النفقات التطويرية	الإدارة المالية
31.41%	165383	وزارة التربية والتعليم العالي - وزارة الصحة - وزارة العمل - وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة شؤون المرافق - وزارة شؤون الممرات والممرات	الخدمات الاجتماعية
1.59%	8385	وزارة الاقتصاد الوطني - وزارة الطاقة والبيئة الطاقة - وزارة التنمية - وزارة التخطيط العامة والإستراتيجية - وزارة الزراعة - سلطة جودة البيئة	التنمية الاقتصادية
0.96%	5031	المجلس التشريعي - مجلس الوزراء - ديوان الرقابة المالية والإدارية - ديوان الموظفين العام	الإدارة العامة
0.65%	3436	وزارة النقل والمواصلات - وزارة الاتصالات والتكنولوجيا	خدمات النقل والاتصالات
0.48%	2516	وزارة الإعلام - هيئة الإذاعة والتلفزيون - وزارة السياحة والآثار - وزارة الشباب والرياضة - وزارة الثقافة	الخدمات الثقافية والإعلامية
0.08%	407	وزارة الخارجية	الشؤون الخارجية

كشف المقارنة الاجمالية لكافة الوزارات على إجمالي النفقات العامة

الوزارة / المؤسسة	نظام ٢٠٠٩	موازنة ٢٠١٠	النسبة المئوية	التغير المطلق	
				النسبة	المبلغ
1. المجلس التشريعي الفلسطيني	1931	2559	0.49%	32.52%	628
2. مجلس الوزراء	1154	1426	0.27%	23.57%	272
3. ديوان الرقابة المالية والإدارية	36	120	0.02%	233.33%	84
4. ديوان الموظفين	594	920	0.18%	54.88%	326
5. وزارة الداخلية والأمن الوطني	127708	165751	31.48%	29.79%	38045
6. وزارة العمل	2894	4201	0.80%	40.31%	1207
7. سلطة المرافق	630	758	0.14%	20.32%	128
8. وزارة التعليم العالي	665	682	0.13%	2.40%	16
9. ديوان القضاء الشرعي	914	1207	0.23%	32.06%	293
10. دار الشؤون والمعلومات والإحصاءية	34	35	0.01%	2.94%	1
11. وزارة المالية	3328	3798	0.72%	14.12%	470
12. وزارة المرافق والشؤون الفنية	6744	8350	1.59%	23.81%	1606
13. سلطة المياه الفلسطينية	150	218	0.04%	45.33%	68
14. وزارة الخارجية	285	407	0.08%	42.81%	122
15. وزارة الاقتصاد الوطني	1620	2290	0.44%	41.36%	670
16. وزارة الطاقة والموارد الطبيعية	214	233	0.04%	8.88%	19
17. وزارة التخطيط	239	322	0.06%	34.73%	83
18. وزارة الأشغال العامة والإسكان	1151	1587	0.30%	37.89%	436
19. وزارة الزراعة	2032	3490	0.66%	71.75%	1458
20. سلطة جودة البيئة	218	328	0.06%	50.46%	110
21. وزارة التربية والتعليم العالي	17516	26798	5.09%	52.99%	9282
22. وزارة الصحة	27806	56283	10.69%	103.88%	28677
23. وزارة شؤون المرأة	162	238	0.05%	46.91%	76
24. وزارة شؤون الممرات والممرات	446	3011	0.57%	573.11%	2565
25. وزارة الشؤون الاجتماعية	78852	52689	10.00%	-34.02%	-27163
26. وزارة العمل	20161	26366	5.01%	30.78%	6205
27. وزارة الإعلام	242	371	0.07%	53.31%	129
28. هيئة الإذاعة والتلفزيون	65.2	37	0.01%	-43.25%	-28.2
29. وزارة السياحة والآثار	78	110	0.02%	41.03%	32
30. وزارة الشباب والرياضة	1184	1663	0.06%	40.46%	479
31. وزارة الثقافة	190	335	0.06%	76.32%	145
32. وزارة النقل والمواصلات	1188	1433	0.38%	20.62%	245
33. وزارة الاتصالات والتكنولوجيا	1530	2003	0.65%	30.92%	473